المنافسة الأوروبية للسيطرة على المضائق العثمانية خلال القرن التاسع عشر

THE EUROPEENE CONCURRENCE FOR THE CONTROL OF THE STRAITS DURING THE NINETEENTH CENTURY

LA CONCURRENCE EUROPEENNE POUR LE CONTROLE DES DETROITS DURANT LE DIX NEUVIEME SIECLE

زكية شرشالي[1] *

تاريخ الإرسال: 2019/10/19 **تاريخ القبول:** 2020/02/19 **تاريخ النشر:** 2021/03/15

ملخص: أظهرت القوى الاوروبية اهتماما خاصا بمضيقي البوسفور والدردنيل بسبب أهميتهما التجارية الكبيرة. وقد تجّسد السباق نحو الممرين عبر ثلاث مراحل كبرى: الأولى خلال أيام قّوة آل عثمان حيث احتكرت دولتهم المضائق. والثانية خلال أيام ضعفها ومنذ ابرام اتفاقية كينارجه 1774، حيث تحصّلت روسيا على أول امتياز لتمرير مراكبها عبر الممرين. والمرحلة الثالثة خلال أيام تفكك الدولة العثمانية وبحلول القرن التاسع عشر، حيث ابرمت جملة من الاتفاقيات اجبر الباب العالي من خلالها على منح وسحب امتيازات البوغازات للدول الاوروبية، وتنافست كّل القوى لبسط نفوذها على الممرين. واستمّر عمق الخطر قائما في أوروبا كلّما تعلّق الأمر بتنظيم حركة المرور في المضيقين. وقد استهدف هذا البحث إبراز مراحل السيطرة العثمانية على المضائق، والمنافسة الاوروبية عليهما، مستعينة بتحليل الاتفاقيات الدولية المتعلّقة بالممرين ومبيّنة في النتيجة مدى الخطر المحّدق بالأتراك بسبب مضائقها منذ أيام العثمانيين، والذي لايزال قائمة إلى أيامنا هذه.

الكلمات المفتاحية: بوسفور ؛ دردنيل ؛ امتيازات ؛ مسألة شرقية ؛ اتفاقيات.

Abstract : The European powers showed a particular interest for the Bosphorus and the Dardanelles because of theirs commercial importance. The competition for theirs controls were happened in three phases: the first during the golden age of the Ottomans, where they had the monopoly of the straits. The second during its decadence and the conclusion of kaynarca treaty 1774, where Russia obtained the first right of passage. The third, during the dismemberment of the Empire from the nineteenth century, several conventions were concluded, forcing the ottomans to grant and withdraw the privileges of the straits. The competition between the powers for the control of the passages increased, and the danger persists in Europe for the rights of passage. This research aims at demonstrating the stages of the control of the Ottomans on the straits, and the European competition for their control, using the analysis of the straits conventions, and result in prove the extent menaces relating to the passages from the times of the Ottomans to the present day.

Keywords: Bosphore ; Dardanelles ; privilèges ; Eastern question ; conventions.

Résumé : Les puissances européennes démontrèrent un intérêt particulier pour le Bosphore et les

*المؤلف المراسل

[1] Cherchali zakia, High School Teachers Bouzereah, E.N.S.B Hist-Geo laboratory: Algeria, Cherchalizakia1990@gmail.com .

Dardanelles en raison de leurs importances commerciales. La concurrence pour leurs contrôles se déroula en trois phases : la première durant l'âge d'or des ottomans où ils prirent le monopole des détroits. La seconde au cours de sa décadence et la conclusion du traité de Kaynarca 1774, où la Russie obtenait le premier droit de passage. La troisième, durant le démembrement de l'Empire à partir du dix-neuvième siècle, où plusieurs accords furent conclus, obligeant la porte à octroyer et retirer les privilèges des détroits. La concurrence entre les puissances pour le contrôle des passages augmenta, et ce danger persiste en Europe pour les droits de passages. cette recherche vise à démontrer les étapes du contrôle des ottomans sur les détroits, et la compétition européenne pour leurs contrôle, en utilisant l'analyse des conventions des détroits, et résultant de l'étendue des menaces relatives aux passages depuis les temps des Ottomans jusqu'à nos jours.

Mots clés : Bosphore ; Dardanelles ; privilèges ; question d'orient ; conventions.

مقدمة

تتمتّع المضائق العثمانية بأهمية استراتيجية بالغة، حيث أظهرت القوى الاوروبية اهتماما خاصا بمضيقي البوسفور والدردنيل، اللذان نشبت بسببهما نزاعات دولية وتصارعت الأمم عبر التاريخ للعبور منهما لتحقيق مصالحها. وكانت روسيا من الدولالسبّاقة في البحث عن المياه الدافئة، مما جعلها تلتفت إلى الممرين فهما المخرج الوحيد لسفنها. أمّا بريطانيا فطالما رغبت في تأسيس امبراطورية مشرفة على البحار من أجل تجارتها، مما خلق اصطداما بين مصالح الطرفين. وليس من الممكن أن تتدخّل بريطانيا في صراع من وراءه مصالح هامة من دون أن تعارضها عدّوتها التاريخية فرنسا، فأجبرت روسيا للبحث عن حلفاء والتفتت إلى النمسا شبيهتها في العرق السلافي، هذه الأخيرة التي خافت من تراجع مكانتها بعدما كان الهابسبورغ ممثلين الامبراطورية الرومانية المقدسة. وبروسيا من جهتها رغبت في تثبيت مكانتها خوفا من التهميش، ضف إلى ذلك وصول الدولة العثمانية إلى مرحلة الضعف والركودممّا خلق بوادر حروب كبرى بين القوى الاوروبية من أجل السيطرة على المضيقين. وقد استهدف هذا البحث إبراز مراحل السيطرة العثمانية على المضائق والمنافسة الاوروبية عليهما، مستعينة بتحليل الاتفاقيات الدولية المتعلّقة بالممرينومبيّنة في النتيجة مدى الخطر المحدّق بالأتراك بسبب مضائقها منذ أيام العثمانيين والذي لايزال قائمة إلى أيامنا هذه، فلماذا وقفت العديد من القوى الاوروبية إلى جانب الدولة العثمانية بينما استهدفت في الوقت ذاته السيطرة على مضائقها الهامة؟ وماهي مراحل المنافسة الاوروبية للسيطرة على البوسفور والدردنيل؟ وما مختلف الذرائع التي اختلقتها من أجل الوصول إليهما؟

1- أهمية الموقع والخلفية التاريخية

البوسفورممّر مائي ضيّق يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة، ويبلغ طوله 30 كم، ويتراوح عرضه بين 550 م و3000 م. أمّا الدردنيل فهو ممر مائي دولي يربط بحر مرمرة ببحر إيجة يفصل آسيا عن أوروبا يبلغ طوله حوالي 61 كم، وعرضه يتراوح بين 1.2 إلى 6 كم (مظفر، 1985، صفحة 111). وقد اكتسب المضيقان أهمية استراتيجية كبيرة فالبسفور هو الطريق الوحيد بين البحرين الأبيض والأسود، والدردنيل هو جزء من ذلك الطريق. ويعتبر المضيقان المخرج

الوحيد للسفن الروسية وباقي الدول المطلّة على البحر الأسود المغلق ومن خلالهما تنطلق نحو العالم الخارجي، ممّا يجعلها من أهم نقاط الملاحة البحرية الأوروبية والعالمية. كما يعدّ الممران من أضيق الممرات البحرية في العالم حسب الأبعاد سابقة الذكر، وهو ما يسمح بالتحكم في السفن العابرة بمحاذاة اسطنبول الواقعة على جانبي البسفور، ويجعل من المضيقان درعا طبيعيا لحماية المدينة.

أمّا عن الخلفية التاريخية للمضيقين فيرجح أنهما كانا وادين، ولكن عوامل النحت والتعرية أدت لانغمارهما بمياه البحر خلال بداية الحقبة الجيولوجية الرابعة مما أدى إلي تشكلهما بالصورة الحالية. ويظهر تاريخ المدن القديمة التي انتشرت على الشاطئ الآسيوي للمضيقين أنهما كانا مأهولان بالسكان منذ العصر اليوناني، كما ارتبط مضيق الدردنيل بمدينة طروادة التي عرفت بحربها الأسطورية الكبرى (1193–1184 ق.م). واستفادت الحضارات المتتالية من موقع المضيقين حيث احتلّهما الامبراطور الروماني قسطنطين الأول عام 324م، وأسس مدينة القسطنطينية بمحاذاة الممرين فجعل منهما ذرعا طبيعيا أعطى المدينة مكانتها الاستراتيجية عبر العصور. وأصبحت هذه المدينة عاصمة عشر أباطرة رومانيين، واثني وثمانون امبراطور بيزنطي إلى غاية فتح القسطنطينية سنة 1453م. فقامت الدولة العثمانية ببناء القلاع والحصون على جانبي الدردنيل لحماية عاصمتها من الهجومات الاوروبية (مظفر، 1985، صفحة 111).

جعلت الدولة العثمانية الدردنيل منيعاً يستحيل على أيّ أسطول اقتحامه من دون ضرر، وعملت على إغلاق الممرين أمام كل السفن ما عدا السفن العثمانية أو المبحرة في خدمة الدولة ذاتها، وبعد سيطرة محكمة عليهما لمدة ثلاثة قرون، انهزمت أمام روسيا التي أجبرتها على القبول بشروط معاهدة كوتشك كينارجى سنة 1774م. وكان ممّا تضمّنته الاتفاقية حق ملاحة السفن الروسية التجارية في مياه البحر الأسود والبحر المتوسط، إضافة إلى حرية دخولها للثغور والموانئ الواقعة على ساحل البحر الأسود وممارسة التجارة فيها (Ouroussow, 1884, pp. 405-407) . فاستطاعت روسيا السيطرة على الساحل الشمالي للبحر الأسود، وتمكّنت من كسر الاحتكار التركي للمضيقين، فضمنت حق الملاحة فيه والمرور عبر مضيقي البسفور والدردنيل إلى البحر المتوسط. وترتّب عن هذا الامتياز الذي منحته الدولة العثمانية لروسيا، جعلها قوّة عالمية وأكثر الدول خطورة على الباب العالي، إضافة إلى لفت أنظار باقي القوى الأوروبية نحو أهمية المضيقين ونحو القفزة النوعية التي قامت بها روسيا في تجارتها بفضل سيطرتها على الممرين. ممّا فتح الباب أمام المنافسة الأوروبية للسيطرة على البحر الأسود والمضائق العثمانية.

2-الامتيازات الروسية في المضيقين 1805م

شهد مطلع القرن التاسع عشر أحد أخطر أزمات المسألة الشرقية والمتمثلة في حملة بونابرت على مصر 1798-1801م. إلاّ أنّ الدولة العثمانية تلقّت السند اللاّزم من بريطانيا وروسيا منذ 1799 بإبرامها لاتفاقية دفاعية مع كلا الدولتين، من أجل حماية نفسها من خطر التوسّع الفرنسي الذي برز منذ وصول بونابرت جنرالا على رأس الثورة الفرنسية 1789-1799 (يلماز، 1988، صفحة 265). وقد استهدفت روسيا من تدخّلها في الحملة الفرنسية على مصر إلى جانب الدولة العثمانية خدمة مصالحها الاستراتيجية المتعارضة ومصالح فرنسا التي قاطعت طريقها نحو بلاد البهارات. غير أنّها لم تتخل عن أهدافها القديمة المتمثلة في الوصول إلى المياه الدافئة عبر المضيقين، ومنذ جلاء الجيوش الفرنسية من القطر المصري بقيت ترتقب الفرص للتدخل في شؤون الدولة العثمانية، إلى أن وجدت الذرائع المقبولة أمام الدول لإعلان الحرب عليها.

سعت روسيا في البداية للحصول على امتيازات مماثلة لامتيازات المملكة البريطانية والجمهورية الفرنسية. فطالبت سنة 1805م بتجديد اتفاقية التحالف الدفاعي التي ابرمتها سنة 1799م مع الدولة العثمانية على اثر الحملة الفرنسية على مصر، ممّا زاد من الأطماع الروسية في الأقاليم العثمانية، وقد ابرمت اتفاقية الأستانة في شهر سبتمبر من نفس السنة، والتي شملت أربعة عشر بندا نصّت على: احتكار روسيا لامتياز التنقل في البسفور والدردنيل. اعتراف الدولة العثمانية بأن الدفاع عن المضائق مسؤولية مشتركة لكل من الدولة العثمانية وروسيا. السماح للسفن الحربية الروسية وناقلات الجنود بعبور المضائق في حالات الحروب، وفي الوقت نفسه تعهد القيصر الروسي بسلامة الجزر الأيونية وحمايتها من كل اعتداء خارجي. وتعهدت الدولة العثمانية باتخاذ التدابير لتسهيل مرور السفن الحربية الروسية عبر المضائق من أجل تموين القوات الروسية التي احتلّت الجزر الأيونية. كما تم إقرار إغلاق البحر الأسود بحيث لا يسمح بمرور السفن الحربية التابعة للدول الأخرى عبر المضائق، مع اعتبار محاولة انتهاك هذا القرار عملا عدائيا. فتعاهدت الدولتان على الوقوف في وجه كل سفينة تحمل موادا حربية تحاول دخول البحر الأسود (الشناوي، 1980، الصفحات 200-202).

في ظل هذا التجديد نجحت روسيا في انتزاع امتيازات من الباب العالي أشد خطورة على الدولة العثمانية من الامتيازات السابقة. فباعتراف الباب العالي بحق روسيا في الدفاع عن المضائق جعل من نفسه محل عداء الدول الأوروبية التي سيتضح رفضها لبنود الاتفاقية حالما تحيط علما بها، خاصة وأن الدولة تعهدت بإغلاق البحر الأسود في وجه سفن الدول الأخرى، ممّا كان من المحتمل أن ينجر عنه حرب أوروبية كبرى. لكن إبقاء الاتفاقية في سرية خفّف من حدّة النتائج المتوقعة. ومن جهة أخرى فإن ضمان تموين روسيا في الجزر الأيونية يعتبر تقوية لنفوذها بالمنطقة، وأنّ ضمان مرور سفنها الحربية وناقلات الجنود أمر يشكل خطرا على الدولة العثمانية نفسها. فغزو الأقاليم العثمانية لم يكن بعيدا عن

تفكير الامبراطور الروسي بل أنّ مثل هذا الامتياز سيمكّن روسيا من تحقيق آمالها القديمة من خلال احتلال أقاليم الدولة العثمانية كما سيأتي ذكره.

3-إلغاء الامتيازات الروسية ومعارك المضيقين 1806-1812م

كان لانتصارات نابليون العسكرية والسياسية بأوروبا أصداؤها في اسطنبول، وهو ما جعل النفوذ الروسي يتراجع فيها. وفي يونيو 1806م قام السلطان العثماني بإلغاء امتيازات البحارة الروس، وكان السفير البريطاني باسطنبول شارل أربثنوت حليفا للسفير الروسي في هذه القضية، بسبب مخاوفه من تزايد النفوذ الفرنسي بالأستانة فتلغى امتيازات بريطانيا هي الأخرى. فطلب من حكومته ارسال قوات بحرية إلى المضيقين لتقوية نفوذه أمام الباب العالي، وقام بمكاتبة حكومته بتاريخ 15 سبتمبر 1806م ليخبرها بالمكانة العالية التي أصبح يحظى بها السفير الفرنسي في فترة وجيزة منذ وصوله إلى اسطنبول، كما حذّر بريطانيا أنها إذا أغفلت الأمر ولم ترسل أساطيلها فإن فرنسا ستقوم بتعزيز الاستحكامات العسكرية في المضائق وهو مضر بمصالحها (الشناوي، 1980، صفحة 205).

وقد صدق حدس السفير البريطاني، فقد عمل السفير الفرنسي بالأستانة سبستياني على عزل أميري الأفلاق والبغدان المنحازين لروسيا في 20 أغسطس 1806م. فاغتاظت روسيا من ذلك وخشيت من امتداد نفوذ فرنسا في الشرق الأوروبي فتهدد مصالحها (فريدبيك، 1981، الصفحات 387-388). وقد كان تعويض أميري الولايتين الدانوبيتين بأميرين اقترحتهما فرنسا خطة من هذه الأخيرة لقطع علاقاتهما مع روسيا. واعتبرت روسيا ذلك نقضا لحقهما لأن الدولة العثمانية أعطت امتياز بقاء الأميرين السابقين على رأس الولايتين لمدة سبع سنوات ابتداءا من سنة 1801م. وإنّ لحكومة سانت بيترزبورغ صلاحية التدخل في رعايا الكنيسة الشرقية حسب الامتياز الذي منح لها في البند 15 من اتفاقية 1774م،(Torga, 1925, pp. 150-152) ، فوجدت من جديد ذريعة من أجل التدّخل في شؤون الدولة العثمانية والمسارعة نحو المضيقين لتنفيذ خططها.

رفعت روسيا في تلك الفترة شعار الدفاع عن حقوق الصرب. وطالب امبراطورها ألكسندر الأول التدخل لإقامة إصلاحات في الأفلاق والبغدان ولضمان استقلال الصرب، أملا في توحيد الأرثوذكس تحت رعاية بطركية القسطنطينية، وفي 26 ديسمبر 1806م أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية (Torga, 1925, pp. 155-156). واستغلّت بريطانيا الفرصة لإعلان عداءها تجاه الباب العالي خوفا من تزايد نفوذ فرنسا في الدوائر العثمانية، فتعمل على تجريدها من امتيازاتها، ولتتمكن هي الاخرى من بسط يدها على المضيقين كما فعلته روسيا من قبل. فأرسلت مراكبها بقيادة اللورد دوق وورث أمام مضيق الدردنيل في مظاهرة عسكرية لتأييد موقف السفير البريطاني. وتقدمت في مذكرة بمطالب الحكومة البريطانية إلى الباب العالي (الشناوي، 1980، صفحة 208) تضّمنت: تسليم أساطيل الدولة العثمانية وقلاع الدردنيل

إليها. التنازل عن ولايتي الأفلاق والبغدان إلى روسيا. طرد الجنرال سباستياني من الأستانة وإعلان الحرب على فرنسا. وفي حالة رفضها تطلق مدافعها على الأستانة. ممّا زاد من مخاوف السلطان الذي تقابل مع السفير سباستياني وأعلمه بتلك المكاتبة، فأكّد له هذا الأخير أنّ فرنسا تعرض عليه خدماتها العسكرية (Stroudza, 1913, p. 273) .

رفضت الدولة العثمانية تلك المطالب فاجتازت المراكب الانجليزية المضيق، وهدّدت العاصمة العثمانية في 20 فبراير 1807م وقامت بتدمير الأسطول العثماني المتواجد به، ثم مكثت أمام مضيق البسفور في انتظار تنفيذ مطالبها. وبما أن السفير الفرنسي كان يشرف شخصيا على تحصينات البوسفور والدردنيل، تخّوف الأميرال الانجليزي دكورث من المحاصرة فما كاد يخرج من المنطقة حتى أطلقت القذائف وأصيبت وحداته في مارس 1807م، فتراجع وكانت أضرار مراكبه كبيرة (فريدبيك، 1981، الصفحات 388-394). ولما صار ببحر إيجة وقابله أسطول روسيا، عرض عليه أميراله الاتحاد من أجل اقتحام الدردنيل أبى عن ذلك لتحققه من الخطوالحصانة التي تميّز بها البوغازين، لكنّه رغب في تنفيذ الشطر الثاني من خطته. فهدد أنه في حالة رفض المطالب سيرسل جزءا من قواته لاحتلال الاسكندرية لاتخاذها نقطة ارتكاز قواته ضد فرنسا والدولة العثمانية، ولعله استهدف من وراء ذلك تخويف الدولة العثمانية. فقد عبّرت وزارة الحربية البريطانية عن أهدافها من هذه الاجراءات بأنها "أرادت إكراه الباب العالي على التخلص من نفوذ فرنسا وحمله على إعادة علاقاته مع بريطانيا وروسيا". وانطلقت حملة موجهة إلى الاسكندرية تحت قيادة ماكيزي فريزر. وصلت الحملة إليها في 06 مارس 1807م وتّم توقيع شروط تسليم المدينة، فاحتلت بريطانيا مينائها وقلاعها (الشناوي، 1980، الصفحات 208-211).

انتصر بونابرت على روسيا في موقعة فريدلند في 14 يونيو 1807م. وتم ابرام مؤتمر تلسيت بتاريخ 07 جويلية 1807م، وعدت فرنسا من خلاله التوسط بين الروس والعثمانيين، وفي حالة عدم قبول الباب العالي لذلك الأمر تتحالف الدولتان لتقاسم الامبراطورية كالتالي: تأخد روسيا بساربيا، الأفلاق، البغدان وبلغاريا. وتأخذ النمسا، صربيا، البوسنة والهرسك. وتبقى القسطنطينية بيد الدولة العثمانية (Stroudza, 1913, pp. 273-274). أما فرنسا فتأخذ بلاد اليونان وجزر الأرخبيل، وتأخذ بروسيا إقليم سكسونيا. ومن أجل تضليل الرأي العام بأوروبا أعلن عن اتفاق بين الدولتين على إخلاء روسيا للأفلاق والبغدان، غير أن المنافسة الشديدة بين الطرفين تمثّلت في رغبة الطرفين في ضّم المضائق ففشل بذلك مشروع تقسيم الدولة العثمانية. وفي الوقت نفسه أطاح صلح تيلسيت بالتقارب البريطاني الروسي الذي جمع بينهما بسبب مخاوفهما من الأطماع التوسعية الفرنسية. فتخلت بريطانيا عن حلفها مع الروس مما قربها من الدولة العثمانية (الشناوي، 1980، الصفحات 216-217)،وتمّ ابرام اتفاقية الدردنيل بين الطرفين سنة 1809 التي تضّمنت ضرورة اقفال المضيق في وجه السفن الحربية الأجنبية (Koch, 1818, p. 43).

توسط بونابرت بين روسيا والدولة العثمانية فتّم ابرام هدنة بينهما في 23 أوت 1807م، وبعد توالي الثورات بالقسطنطينية استغلّت روسيا الفرصة في سلسلة من الحركات العسكرية السريعة للتكثيف من حملاتها على الدولة العثمانية بين 1809م و1810م ،(Stroudza, 1913, pp. 158-168) وإجبارها على الصلح حتى تتفرغ لفرنسا. إلاّ أنّ العلاقات الروسية الفرنسية ازدادت تدهورا مع أواخر سنة 1811م، فتوقع الطرفان قيام حرب مع بداية سنة 1812م ورغبت روسيا في مصالحة الدولة العثمانية مهما كلّف ذلك. وانتهت الحملة بتجريد الدولة العثمانية من جيوشها ممّا جعلها تقبل بشروط اتفاقية بوخارست 1812م، التي تضّمنت تخلّي الدولة العثمانية عن عدة أقاليم لصالح روسيا ومنحها حق التجارة في الدانوب (Bibesco, 1893, pp. 409-414). وقد كانت روسيا تستهدف من وراء هذه الحرب السيطرة على المياه الدافئة والمضائق، لكنها بإمضاء اتفاقية بوخارست لم تبحث إلاّ عن هدنة لتتفرغ لبونابرت ثم العودة من جديد إلى الدولة العثمانية، وعليه فإن روسيا لم تحقق أهدافها المرتبطة بالمضائق خاصة بعد انهزام حليفتها بريطانيا بالدردنيل، وتمكّنت بريطانيا من جهتها ضمان غلق الممرين في وجه فرنسا وكان ذلك كافيا لها.

4- حروب محّمد علي ومسارعة القوى الاوروبية لحماية المضيقين 1833-1841م

كانت رغبة محمد علي في الاستيلاء على الشام مطمحا قديما، ولما وجد السبب الكاف للشروع في تطبيقه سار نحوها محتلا أقاليمها وواصل سيره إلى غاية الأناضول فصار طريق الأستانة مفتوحا أمامه. وأصبح يهدد بإسقاط الدولة العثمانية ذاتها وإحداث اضطراب في التوازن الأوروبي (Barrault, 1836, p. 95)، فقامت القوى الأوروبية بدور الوسيط بين الطرفين وتّم ابرام هدنة كوتاهية سنة 1833م. وكانت روسيا من الدول السباقة في محاولة حماية العاصمة العثمانية ومضائقها فانتهزت الفرصة لتقوية نفوذها أمام الباب العالي، وأرسلت إلى الأستانة الكونت مورافيف أحد ضباط القيصر بمهمة تبليغ الباب العالي بأن الحكومة الروسية تقدّم له أسطولا وجيشا متى أراد لمحاربة محمد علي (كامل، 1898، الصفحات 88-89). فاستقبله السلطان وقبل باقتراحه بعد أن فشلت محاولاته للتفاوض مع محمد علي، وابرمت أكثر الاتفاقيات خطرا في تاريخ المضائق وهي اتفاقية هنكار إسكله سي في 08 جويلية 1833م. وتضمنت ست مواد وبند سري تمحورت ظاهريا تحالفا بين الطرفين ضدّ أي اعتداء أجنبي، أما البند الملحق بالاتفاقية فكان سريا وتضّمن إعفاء الباب العالي من كل عبء وإحراج ناتج عن توفير المساعدات المادية، وفي المقابل غلق بوغاز الدردنيل في وجه باقي العمارات الحربية الأجنبية في حالة قيام حرب (Urquhart, 1840, pp. 53-57).

أدخل الملحق السّري تغيرا على مضمون البند الأول الذي تعهد فيه الباب العالي والإمبراطور الروسي بتبادل المساعلت المادية والبشرية إذا اقتضت الضرورة، وتمّ التصريح عوضا عن ذلك أنّ الباب العالي يستلزم غلق الدردنيل في وجه باقي الدول في حالة قيام الحرب. وهنا قد يطرح اشكال في مضمون الاتفاقية ذاتها، فمن جهة ترغب روسيا في

تحقيق السلم والصلح ومن جهة أخرى تحاول ضمان خلفيتها في حالة نشوب حرب مع أحد القوى الأوروبية، كما عملت على وضع الدولة العثمانية في حالة عداء مع تلك القوى، وهنا نتساءل عن مفهوم الصلح والصداقة عند الامبراطورية الروسية. والحقيقة أنّ هدف روسيا من وراء ابرام هذه الاتفاقية تمثّل في السيطرة على المضائق من جهة، واستخدام تلك الامتيازات في نفس الوقت من أجل القضاء على الدولة العثمانية من جهة أخرى، فقد كان الإمبراطور الروسي مقتنعا بأن وقت سقوطها قد حان على عكس بقية الدول التي تخّوفت من حدوث حرب أوروبية كبرى في حالة انهيارها فأبدت رغبتها في الحفاظ عليها مؤقة. لكّن روسيا بحثت من وراء الاتفاقية عن ذريعة لإدخال جيوشها وأساطيلها بجوار القسطنطينية وهو ما هدّد كيان الدولة بكامله، وهدد خلق نزاع كبير مع باقي القوى بسبب حصول روسيا لهذا الامتياز.

حققت روسيا من وراء الاتفاقية نجاحا دبلوماسيا كبيرا، فأصبحت الدبلوماسية العثمانية موجهة من طرف نصائح روسيا، وأقلعت جيوشها إلى الدردنيل بعدما كان البحر أحد ممتلكات الدولة العثمانية. لكن الدول الأوروبية اعتبرت غلق الدردنيل في وجه عماراتها الحربية الأخرى عملا عدائيا تجاهها، فأظهرت كل من فرنسا وبريطانيا غضبها تجاه ابرام الاتفاقية، أما النمسا وبروسيا فإنّ سياستهما تجاه المعاهدة كانت جدّ مغايرة، حيث تّم إرسال التهاني إلى حكومة القيصر بمناسبة هذا الانتصار الدبلوماسي من طرف حكومة الهايسبورغ (Mishef, 1899, pp. 299-307)، وعلى الرغم من تعارض بنود الاتفاقية مع مصالح مترنيخ ظاهريا إلاّ أنّه من المحتمل أنه فكّر في ابقاء السلم والأمن في حكومته والاستفادة من الامتيازات العثمانية بطريقة سلمية وسّرية.

هكذا حصل التقارب الروسي النمساوي في اتفاقية ميونيخ غراتز التي أبرمت في 18 سبتمبر 1833م ، ونصّت على: رغبة الدولتين في إبقاء الدولة العثمانية على حالتها. وتسخير كل الوسائل والطرق لذلك لضمان أمن وسلامة دولهم المحاذية للدولة العثمانية. كانت الاتفاقية المذكورة سرية تابعة ومكملة لاتفاقية هنكار إسكله سي، وبها مادتين في الأولى تتعهد الدولتان بعدم السماح لمحمد علي باشا بالتوسع في الأقاليم الأوروبية للدولة العثمانية. أما المادة الثانية فقد نصّت على احتمال انقلاب الوضع الحالي لتركيا، فتعمل الامبراطوريتين الروسية والنمساوية على الحفاظ على سلامتهما وعلى حقوقها المضمونة في الاتفاقيات وعلى التوازن الأوروبي. وانضمت بروسيا إلى الحلف بعد بضع أسابيع في برلين في 15 أكتوبر من نفس السنة (Mishef, 1899, pp. 299-307).

بهذا عملت روسيا على اقتسام حقها في استغلال المضائق مع النمسا، وأصبحت الممتلكات العثمانية تحت سيطرة الدولتين دون سماح الباب العالي لأي امتياز من هذا الشكل، فمنحت روسيا بذلك أكثر مما منح لها. ونتج عن ابرام الباب العالي لاتفاقية هنكار إسكله سي أن تدخلت النمسا وبروسيا في الحلف، وتحصلتا على نفس الحقوق التي

تحصلت عليها روسيا نفسها. فنشأ حلفين بأوروبا أحدهما ضّم روسيا والدولة العثمانية واستهدف الوقوف ضد أي عمل عدائي يمس أحد الدولتين، والثاني بين روسيا والنمسا وبروسيا لخدمة مصالحها على حساب الدولة العثمانية وأخذ الاحتياطات اللازمة في حالة سقوطها. والغريب أنّ الحلفين المتزامنين متناقضين في أهدافهما، فروسيا التي تعّهدت بحماية الدولة العثمانية هي نفسها التي كانت تضع المخططات في حال انهيارها، وتلك أحد أبرز مظاهر المسألة الشرقية والسياسة الدولية القائمة على الأسس النفعية.

أّما باقي الدول الاوروبية فقد أبدت معارضة شديدة للحلفين بعد انتشار خبر الاتفاقيات السرية فنشأ حلف ثالث. ففرنسا التي كانت على قناعة من رغبات روسيا في احتكار البحر الأسود والاستيلاء على البوسفور والدردنيل، فكّرت في التحالف مع بريطانيا التي عارضت ابرام اتفاقية هنكار إسكله سي هي الأخرى. واتخذت الاتفاقية المبرمة مع الباب العالي سنة 1809م كذريعة للوقوف في وجه إبرام الاتفاقية الدفاعية، وصّرحت بوجوب الحفاظ على مصالحها التجارية حسب ما اتفقت عليه مع الباب العالي. ّ ا استأنفت الحرب بين الباب العالي ومحّمد علي باشا، تخوفت الدول الأوروبية من تفاقم الأزمة، فتدخلت روسيا على حسب ما تم الاتفاق عليه في اتفاقية هنكار إسكله سي سنة 1833م. وأسرعت بريطانيا للتدخل خوفا على مصالحها بالهند ولعدم فسح المجال للتوّسع الروسي. وتدخلت فرنسا لمساندة حليفها في المشرق الذي يضمن لها في مصر أكثر من امتياز. وكل من النمسا وبروسيا اللتان رفضتا البقاء مهمشتان عن القضية، فأرسلت كل هذه الدول إلى السلطان لائحة مشتركة بتاريخ 28 يوليو 1839م، تطالبه بعدم الاقرار على شيء إلاّ بإطلاعهم عليه، وأنها على استعداد للتوسط بينه وبين محمد علي فقبل السلطان ذلك، واجتمع سفراء الدول عند الصدر الأعظم في 30 يوليو للتداول حول حل القضية المصرية (فريدبيك، 1981، صفحة 400).

اتفق سفراء الدول الخمس بلندن في 15 جويلية 1840م على: إمهال محمد علي مدة عشرة أيام لإيقاف الحرب وقبول الشروط، وإذا رفض فستوّجه جيوشها نحو البوسفور والدردنيل والعاصمة العثمانية لحمايتها من أي اعتداء. وتبقى الجيوش بأماكنها المذكورة طالما بقي تواجدها ضروريا في نظر السلطان وتنسحب بصدور الأوامر عنه. وأنّ أمر الدخول إلى المضيقين مؤقت ومتعلّق بمحمد علي. وبعد انتهاء الاعتداء المحتمل فإنّ قواعد البحرية العثمانية تسترجع فعاليتها ويمنع على كل العمارات الحربية الأجنبية من الدخول في المضيقين. فأعلن السلطان ذلك بنفسه وصّرحت الدول المتعاهدة على احترام عزمه على ذلك (Hurewitz, 1987, pp. 116-119).

تعتبر اتفاقية لندن 1840م أحد أهم الاتفاقيات في تاريخ المسألة الشرقية. فمن جهة فهي تعكس التنافس الأوروبي الذي استهدفته كل دولة من وراء وضع مراكبها أمام المضيقين. ومسارعة كل الدول لإرسال مفوضيها إلى السلطان قبل خوفا من حصول البعض منها على امتيازات من دون استفادة الأخرى. حصل لم ّ ا أرسلت روسيا

مبعوثها لتتحصل على امتيازات في الدردنيل في اتفاقية هنكار إسكله سي سنة 1833م. ومن جهة أخرى تعكس الاتفاقية ضعف الدولة فهي تبيّن عجز الباب العالي على حل مشكلة من مشاكله الداخلية لولا تدخّل القوى الأوروبية. غير أنّ ذلك التدخل استهدف أساسا الحفاظ على ذلك ضعف، من خلال ابعاد محّمد علي عن حكم الدولة الاسلامية في حالة إسقاطه للقسطنطينية، والذي قد ينجم عنه إنشاء قّوة إسلامية جديدة وهو ليس من مصلحة الدول الأوروبية.

كان هدف الامبراطورية الروسية هو الحفاظ على الامتيازات التي تحّصلت عليها في اتفاقية هنكار إسكله سي، حيث اتسعت دائرة أعداءها منذ انتشار أنباء الاتفاقية. وسعت القوى الأوروبية لإبطال ذلك الحلف الدفاعي الذي ربطها بالدولة العثمانية. ّ ا أدرك الامبراطور الروسي رغبات تلك الدول قرر متابعة القضية، وعدم الغفلة عن أي حدث يمكّن تلك الدول من جعل الباب العالي تفسخ الحلف الذي يربط بينهما. وأّما بريطانيا فقد كانت أكثر الدول رفقا بالدولة العثمانية في تلك الفترة، وذلك لسبب رئيسي لم تخفه لا عن الباب العالي ولا عن القوى الأوروبية، وهو أنّ سقوط الدولة العثمانية سينجم عنه حرب أوروبية كبرى لتقسيم تركتها. فنادت بضرورة إبقائها بل وإبقائها في حالة الضعف التي كانت تشهدها. كما تخّوفت من التقّرب الروسي نحو القسطنطينية حسب ما تمّ الاتفاق عليه في معاهدة هنكار إسكله سي سنة 1833م، أو التدخّل في القضية المصرية. وفي كلا الحالتين فإن روسيا تهدد مصالحها التجارية، في المضائق، وفي الهند وبلاد فارس (Richement, 1840, pp. 37-39).

أعلن محّمد علي رفضه لبنود الاتفاقية ودخل في حرب مع الدول المتحالفة، انتهت بانهزامه وقبوله بشروط الاتفاقية بالطريقة التي قّررتها الدول الأوروبية نفسها فتّم تسوية القضية المصرية. وأخذت كل من فرنسا وانجلترا تعملان على إبطال اتفاقية هنكار إسكله سي 1833م، من أجل حرمان روسيا من امتيازاتها الخطيرة في البوسفور والدردنيل. فأرسلت الحكومة الفرنسية إلى سفير سان بترزبورغ لتذكير روسيا أن الدولة العثمانية تحت حماية الدول الخمس فرنسا، انجلترا، بروسيا، النمسا وروسيا على حسب ما اتفق عليه في معاهدة لندن 1840، ومنه فليس لروسيا الحق في ممارسة ضغطها بمفردها في مسألة المضيقين (Association, 1920, p. 1). وبعد مخابرات طويلة اتفقت جميع الدول بأن لا يكون لإحداهن ذلك الحق مطلقا وتبقى بوغازات الأستانة مقفلة أمام جميع الدول، وأمضيت معاهدة في 13 يونيو 1841م بين الدولة العثمانية، النمسا، فرنسا، بريطانيا، وروسيا وبروسيا (فريدبيك، 1981، صفحة 476)، عرفت في التاريخ باتفاقية البوغازات أو اتفاقية المضائق.

تظاهرت الدول الأوروبية من وراء ابرام هذه الاتفاقية برغبتها في حّل بعض القضايا الأوروبية العامة، حتى لا تظهر أمام الرأي العالمي أطماعها في المضائق العثمانية. فاقترح الوزير الفرنسي غيزوت أن يتم اتفاق الدول الخمس حول مجموعة من النّقاط العالقة بأوروبا والتي تمثّلت في مسألة بوغاز البوسفور وبوغاز الدردنيل. ومسألة الاعتراف ببقاء

الامبراطورية على حالها ومحاولة التحصّل على امتيازات من الباب العالي المتعلّقة بنصارى بلاد الشام. إضافة إلى بعض القوانين لصالح بيت المقدس، وحياد الطرق التجارية في السويس، سوريا، والفرات (Mishef, 1899, p. 405). لكّن الحقيقة أنّ هدف فرنسا منذ البداية كان التطّرق إلى مسألة البوغازين،والدليل أنّ الدول نفسها سمّتها باتفاقية البوغازات. كما أنّ كل الدول كانت تربطها اتفاقيات خاصة مع الدولة العثمانية سواء تعلّقت بالتجارة أو بحماية مختلف الطوائف الدينية، فبقي حّل مسألة المضائق وأصبحت بذلك خام هذه الاتفاقية. ولعّل هدف الدول الاوروبية كان نفسه ألا وهو تجريد روسيا من الامتياز الذي تحصّلت عليها في اتفاقية هنكار إسكله سي سنة 1833م. وكان ذلك كافيا لها في انتظار مستجدّات على الساحة الدبلوماسية تمكّن لها ضمان حصولها على تسهيلات بالممرين.

تضّمنت الاتفاقية الحفاظ على المبدأ القديم في القانون العثماني المتعلق بمنع العمارات الحربية للدول الأجنبية من الدخول في المضيقين مادامت الدولة العثمانية في حالة سلم، وإنّ الدول الأوروبية الممضية على الاتفاقية تعّهدت على احترام عزم السلطان على ذلك وبالتقيدّ بالقوانين المعلنة. وفي البند الثاني من الاتفاقية يبقى في يد السلطان الحق في منح الفرمانات لجواز العمارات الخفيفة أثناء الحرب للقوى المتصادقة مع الدولة (Mishef, 1899, p. 408)إلاّ أنّ النيّ ات التي أمضت عليها الدول الاوروبية كانت باطلة لتناقضها مع عدّة أجزاء من الاتفاقية ذاتها. فمن جهة فإنّ الدول صّرحت باحترام قوانين الدولة العثمانية القديمة التي تنصّ أساسا على احتكار الباب العالي لحرية التصّرف في الممرين. ومن جهة أخرى فهي تمنع عليه فتح المضائق على السفن الأجنبية، لكّن الأصل في القوانين العثمانية القديمة المتعلّقة بالممرين ما هي إلاّ قرار تمتلك الدولة الحق في تنفيذه أو في وضعه جانبا.

كما خصّت الاتفاقية بالذكر الفترة التي تكون فيها هذه البنود سارية المفعول، "طالما طالت مدّة الصلح بين الأطراف". وعلى هذا الأساس فإنّ الاتفاقية تفقد فاعليتها في حالة قيام حرب، فتمتلك الدولة العثمانية من جديد الحق في منح امتيازات في المضيقين لإحدى الدول الاوروبية لكي تمد لها يد العون، ذلك لعدم امتلاكها الضروريات اللازمة للدفاع عن نفسها. ولعل الدول الأوروبية اتفقت على وضع ذلك الشرط لفتح الباب الذي يسمح لها بالاستفادة من الامتيازات المتعلّقة بالمضائق في أوقات لاحقة. وقد نتج عن عقد اتفاقية البوغازات أنّ ضحّت روسيا بموقفها الذي كان مصدر إزعاج في علاقاتها مع باقي الدول الأوروبية، فكان لها الخيار في التخلي عن امتيازها أو قيام حرب عاجلا أم آجلا. والحقيقة أنّ اتفاقية البوغازات لم تعالج قضية المضائق بل عملت على عدم السماح لأي ةقّوبالحصول على امتيازات فيها وبقي عمق الاشكال نفسه، لأنّ الأطماع الأوروبية تزايدت تجاههما.

5-فتح المضيقين أمام كل القوى الاوروبية 1854-1871

اندلعت حرب القرم سنة 1854م وتضافرت عدّة أسباب لقيامها، ولعلّ أبرز تلك الأسباب اقتناع روسيا بأوان تسوية المسألة الشرقية وبروز مصطلح رجل أوروبا المريض. فاتخذت نشوب بعض الخلافات بين الآباء الكاثوليك ورجال الدين الأرثوذكس حول ملكية بعض الأماكن المقدّسة ذريعة لإعلان الحرب عليها. واتخذت الولايتين الدانوبيتين رهينة لها لتحقيق مطالبها، فأعلنت الحرب رسميا بين الطرفين مع مطلع سنة 1854 لتفتح مجال تدخّل باقي القوى. وكانت فرنسا وبريطانيا أوّل من سارع لإنجاد الباب العالي، فأرسلتا انذارا لروسيا في 27 فبراير 1854م لإخلاء ولايتي الدانوب،ثمّ أرسلت إلى الدولة العثمانية بطلب عقد اتفاقية للدفاع عن ممتلكاتها في حالة قيام حرب.وهكذا تمّ ابرام اتفاقية القسطنطينية في 12 مارس 1854 (سنو، 1985، الصفحات 25-29).

تمثّلت الاتفاقية في تعّهد فرنسا وبريطانيا بمساندة الدولة العثمانية وذلك راجع لتخّوفها من الزحف الروسي. حيث توّحدت أهداف الدول في الأقاليم العثمانية، فبريطانيا استهدفت حماية الأستانة والمضائق التي تشكّل طرقا هامة للبحار. فرنسا من جهتها شعرت بتهديد روسيا لامتيازاتها الدينية بسبب مشكل الأماكن المقدّسة في الأقاليم العثمانية، وخلق ذلك منافسا تدخّل إلى جانبها أمام الشعوب المسيحية العثمانية. ومن جهة أخرى فإنّ تدخّل فرنسا من دون بريطانيا أو بريطانيا من دون فرنسا في قضايا المسألة الشرقية أمر مستحيل، نظرا للتنافس القائم بين الدولتين حول الأقاليم العثمانية والمضائق على الوجه الخاص. ومنه فإنّ التحالف الذي قام بينهما استهدف الحفاظ على التوازن الأوروبي من حيث الحفاظ على الأقاليم العثمانية كاملة، إلى أن يتّم الوصول إلى حل سلمي يرضي كل الأطراف.

اجتمع قادة الجيوش الفرنسية، البريطانية، النمساوية، والعثمانية في مدينة وارنه في 21 يوليو 1854م بصفة مجلس حربي تقرر فيه نقل القتال إلى الأراضي الروسية، وبالضبط إلى بلاد شبه جزيرة القرم شمال البحر الأسود وشددوا على الروس. ثمّ تقدّمت النمسا وفرنسا وبريطانيا بمذكّرة الضمانات الأربعة التي شكّلت دليلا واضحا من الدول الاوروبية في سباقهم نحو المضيقين، وفي هذه المرحلة بين كّل من روسيا وباقي الدول. وقد نصّت المذكرة على أربع شروط على رأسها إعادة النظر في اتفاقية البوغازات 1841م، وتحديد قّوة الأسطول الروسي في البحر الأسود (سنو، 1985، الصفحات 29-44).

رفضت روسيا التراجع عن الحرب رغم قيام الحلف الرباعي ضدّها، غير أنّ ذلك الحلف اتسع ليضّم ست دول بعد انضمام بروسيا وسردينيابالإضافة إلى الخسائر التي تكبدتها تمّ نقل الحرب إلى أقاليمها في القرم، ممّا اضطرها لقبول الصلح وعقد اتفاقية باريس سنة 1856م. وقد تضّمنت الاتفاقية أربعة وثلاثين بندا موضوعها الاساسي ظاهريا إيقاف الحرب وبناء أسس قويّة للسلم. إلاّ أنّ الدول الاوروبية في الحقيقة سعت إلى تسوية مسألة المضائق مع روسيا خشية من

امتداد نفوذها بها فتّم التأكيد على اتفاقية البوغازات 1841م وتمّ إلحاقها بهذه الاتفاقية وكأنّها متّممة لها، فيبقى البحر الأسود على حياد تباح فيه التجارة وتمنع فيه السفن الحربية بالنسبة لكل الدول. وبذلك فلم يبق من وراء إبقاء الترسانات البحرية الحربية أو إنشائها غرض، كما تحصّلت الدول على حق إرساء سفينتين خفيفتين في مدخل نهر الدانوب. وتبقى موانئ البحر الأسود مفتوحة من دون أي مانع. ولتأمين مصالحها التجارية رخّصت روسيا والباب العالي بقاء القناصل في الموانئ المتواجدة على سواحل المياه المذكورة (Monicault, 1898, pp. 361-372).

رغم تأكيد الاتفاقية على مضمون اتفاقية البوغازات لسنة 1841م إلاّ أنّه أضيف بند أخير يصّرح بأنّ مسألة غلق المضائق في وجه السفن الحربية لا ينطبق على تلك السفن التي تعمل في حربها من أجل إخلاء الأرض التي استولت عليها العساكر الروسية، إنّما يكون معمول بها عقب جلائها عن أراضي الدولة العثمانية. وهكذا فقد عملت الدول المتحالفة على استمرار تنفيذ اتفاقية البوغازات لكن على روسيا منع توسّعها ووصولها إلى البحار. وبعد فترة طالبت القوى الاوروبية سنة 1871م بإعادة النظر في بنود اتفاقية باريس المتعلّقة بالملاحة في البحر الأسود والدانوب، وأبدت رغبتها في الحصول على تسهيلات للأنشطة التجارية لكّل الشعوب بتلك المواقع. فتّم ابرام اتفاقية لندن في نفس السنة والتي نصّت فتح المضائق في حالات السلم للعمارات الحربية للدول المتحالفة للحفاظ على تنفيذ اتفاقية باريس 1856م. وبقاء البحر الأسود مفتوحا أمام ملاحة كّل الأمم (Monicault, 1898, pp. 372-383).

من خلال ما سبق ذكره فقد تمّ الاتفاق على الغاء ما جاءت به اتفاقية البوغازات من مبدأ غلق المضائق في حالة السلم. كما عملت المعاهدة على إطالة عمر المأمورية الأوروبية التي وضعت أساسا لإزالة العوائق المتعلّقة بحّرية التنقل والملاحة بالبحر الأسود مدّة إثنتي عشرة سنة، وقد شكّل ذلك أحد أوجه الهيمنة الداخلية على ممتلكات الباب العالي. ولعّل سبب ابرام الاتفاقية نشأة قوتين جديدتين على الساحة الدبلوماسية، وهما إيطاليا وألمانيا اللتان لم تكونا طرفا رسميا في اتفاقية باريس سنة 1856م. وعلى إثر تلك التغيّرات تزايد التنافس الأوروبي للحصول على امتيازات مضائق الأستانة، من أجل تنشيط حركتها التجارية بالبحار العثمانية.

6- النتائج ومناقشتها

نستنتج ممّا سبق أنّ السباق نحو المضيقين تجّسد في ثلاث مراحل كبرى: الأولى خلال أيام قّوة آل عثمان حيث احتكرت دولتهم المضائق. والثانية خلال أيام ضعفها ومنذ ابرام اتفاقية كينارجه 1774، حيث تحصّلت روسيا على أّول امتياز لتمرير مراكبها عبر الممرين. والمرحلة الثالثة في أيام تفكك الدولة وبحلول القرن التاسع عشر بالضبط، حيث ابرمت جملة من الاتفاقيات اجبر الباب العالي من خلالها على منح وسحب امتيازات البوغازات للدول الاوروبية. وطرقت الدول الأوروبية أبواب الدولة العثمانية عبر الممرين تارة منفردة وبشكل سّري، وتارة متحالفة متحدّية الرأي العالمي وخطورة

الموقف، أو مسالمة مدّعية إنجاد الأستانة. وقد كانت روسيا أكثر الدول عداء تجاه الدولة العثمانية وأبرز أسباب ذلك رغبة روسيا في الانفتاح على المياه الدافئة، وبما أنّ البوسفور والدردنيل يمثّلان المخرج الوحيد لسفنها نحو البحر الأسود والعالم، شنّت على الباب العالي مجموعة من الحروب والتي عرفت في التاريخ باسم الحروب العثمانية الروسية، والتي استولت من خلالها تدريجيا على امتيازات المضيقين،لكنّها لفتت بذلك انتباه باقي القوى.

كانت روسيا قبل حلول القرن التاسع عشر الدولة الوحيدة الساعية وراء امتيازات البوغازات، ثمّ شرعت القوى الاوروبية تستفيد منها تدريجيا. وقد أثارت فرنسا القلاقل مع بداية القرن واستخدم بونابرت سياسة اللين مع السلطان العثماني، فتحصّل سنة 1805م على امتياز تعزيز الاستحكامات العسكرية في المضائق. بريطانيا من جهتها تدخّلت لمعارضة روسيا وفرنسا فعملت على غلق المضيقين في اتفاقية مع الباب العالي سنة 1809م.ثمّ النمسا التي اقتسمت مع حليفتها روسيا حق استغلال المضائق الذي اكتسبته مّرة أخرى سنة 1833م. ثمّ تدخّلت بروسيا إلى جانب كّل الدول بعد إقرارها في معاهدة البوغازات لسنة 1841م إقفال الممرين أمام جميع القوى. وفتحت المضائق من جديد فسارعت مملكة سردينيا للتدخّل في حرب القرم لتضع لنفسها مكانة دولية. واتفقت كّل القوى على غلق الممرين في وجه روسيا فحسب. وبعد نهاية الحرب أغلق الممرين من جديد في اتفاقية باريس سنة 1856م، إلا أنّ الاوضاع الدولية تغيّرت بعد نشأة قّوتين جديدتين بأوروباوالمتمثّلتان في ألمانيا وإيطاليا ففتحت الدولة العثمانية المضائق أمام كّل الدول سنة 1871م. وحصلت القوى الاوروبية أخيرا على تسهيلات تجارية بهما بعد منافسة شديدة لمحاولة احتكار الامتيازات بها، واستحواذ إحداها عليها من دون غيرها.

إنّ أهداف روسيا التجارية والإستراتيجية في البوسفور والدردنيل، كانت أبرز سبب لالتفات باقي القوى الاوروبية نحو المضيقين، فسعت لإيقاف زحف القّوة الروسية المتنامية باستمرار منذ أيام بطرس الكبير، ومنعها من إسقاط الامبراطورية العثمانية الكبيرة التي يلزم اتفاق دولي حول تقسمت تركتها، وهذا ما خلق حلفين بأوروبا الأّول الذي ضّم روسيا وبعض القوى التي تارة تحالفت معها وتارة ضدّها مثل النمسا وبروسيا، وحلفا آخر ضّم الدولة العثمانية وأغلب القوى الاوروبية التي غالبا ما كانت إلى جانبها خاصة فرنسا وبريطانيا، لكّن كّل الأنظار كانت ملتفتة نحو امتيازات المضائق، فبطريقة أو بأخرى فإنّ كّل القوى الاوروبية كانت معادية للدولة العثمانية في كواليس الاتفاقيات والمؤتمرات والحروب بسبب أطماعها، إلاّ أنّ تصادم المصالح بينها جعل بعضها تختار التحالف مع الباب العالي محاولة سدّ البوسفور والدردنيل في وجهها.

ومن جهة أخرى فإنّ تسهيلات تمرير المراكب عبر المضيقين أو امتيازات البوغازات كما اصطلح عليها، اتخذت ثلاثة أوجه مختلفة: فإّنهّ الحصول عليها بشكل سلمي وهي غالبية الامتيازات الفرنسية مثل امتياز تعزيز الاستحكامات العسكرية الفرنسية في المضيقين سنة 1854م. أم أجبر الباب العالي عليها غصبا عنه مثل اتفاقية التحالف الروسي النمساوي الملحقة باتفاقية هنكار سنة 1833م والتي منحت روسيا من خلالها امتياز تمرير المراكب النمساوية من دون علم الباب العالي. أم اتفقت كّل الدول عليها ولم يكن الباب العالي في موضع مواجهة سائر القوى الأوروبية، مثل إتفاقيات البوغازات الدولية كلندن 1840م والمضائق 1841م، وباريس 1856م، ولندن 1871م. وهكذا فقد وجدت

الدولة العثمانية نفسها في مهب الرياح تارة تبرم على اتفاقيات فتح المضائق وتارة على إغلاقها حسب رغبة القوى الأوروبية.

خاتمة

لفتت استراتيجية مواقع البوسفور والدردنيل انتباه جميع القوى الأوروبية، وتصادمت المصالح من أجل السيطرة عليهما منذ فتح القسطنطينية سنة 1453م، فخلقت منافسة من أشد أنواع الخطورة على الباب العالي بسبب موقعهما المشرف على أبواب العاصمة العثمانية. وقد تجسّد السباق نحو المضيقين عبر ثلاث مراحل كبرى، أشدّها خطورة على الإطلاق دخول الدولة العثمانية إلى مرحلة التفكك والتراجع خلال القرن التاسع عشر. وقد ابرمت جملة من الاتفاقيات اجبر الباب العالي من خلالها على منح وسحب امتيازات البوغازات للدول الاوروبية، لينتهي القرن بحصول كل من روسيا، انجلترا، فرنسا، النمسا، إيطاليا وألمانيا على حق تمرير مراكبها من البوغازين. ورغم الحّل الظاهري الذي تظاهرت تلك القوى الوصول إليه أمام الرأي العالمي، إلاّ أنّ خطر تكالب الدول الاوروبية على الممرين لم ينته بل كان نهاية مرحلة تاريخية في تاريخ المضيقين تميّزت بالتدخّل الدولي، وبداية مرحلة المنافسة الروسية الاحتكارية بعد اتفاق القوى على تقسيم تركة الرجل المريض. واستمّر عمق الخطر قائما على اسطنبول خلال القرن العشرين، وهو حاليا حديث اللقاءات الدبلوماسية والصحافة الدولية، حيث تزال العلاقات التركية الاوروبية متوترة كلّما تعلّق الأمر بمسألة تنظيم حركة المرور في الممرين، ممّا يجعل الموضوع من أبرز القضايا الدبلوماسية المعاصرة.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

أوزتونا يلماز. (1988). *تاريخ الدولة العثمانية* (المجلد 1). (عدنان محمود سلمان، المترجمون) تركيا: مؤسسة فيصل للتمويل.

شعبان مظفر. (1985). المضائق في العالم-ممرات الملاحة الدولية. *مجلّة الفيصل*،(95)، الصفحات 104-113.

عبد الرؤوف سنو. (1985). العلاقات الروسية العثمانية 1687-1878-حرب القرم ممهداتها وتطّورها ونتائجها 1853-1856" ص ص 25-44. *مجلّة تاريخ العرب والعالم*(77-78)، الصفحات 25-44.

عبد العزيز الشناوي. (1980). *الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها* (المجلد 1). القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة.

محمد فريدبيك. (1981). *تاريخ الدولة العلية العثمانية*. (احسان حقي، المترجمون) بيروت: دار النفائس.

مصطفى كامل. (1898). *كتاب المسألة الشرقية*. مصر: مطبعة الآداب.

باللغة الفرنسية:

A. M, Ouroussow .(1884) .*Résumé Historique des Principaux Traités de Paix Conclus entre les Puissances Européennes depuis le Traité de Westphalie 1648 jusqu'au Traité de Berlin 1878* .Evreux : imprimerie de Charles Herisey.

Association, E. d. (1920). *Documents Diplomatiques Concernant l'Egypte de Mehmet Ali.* Paris: Edition Ernest Leroux.

Barrault, E. (1836). *Guerre ou Paix en Orient.* Paris: Louis Desessart Editeur.
Bibesco, G. (1893). *Roumanie d'Adrianopole à Balt liman 1829-1849* (Vol. 1). Paris: Plon.
Hurewitz, J. (1987). *Diplomacy in the Near and Middle East* (Vol. 1). Cambridge: Cambridge archive editions.
Koch, M. D. (1818). *Histoire Agrégé des Traités de Paix entre les Puissances d'Europe depuis la Paix de Westphalie* (Vol. 4). Paris: chez Gide fils.
Mishef, P. (1899). *La Mer Noire et les Détroits de Constantinopl.* Paris: Arthur Rousseau Editeur.
Monicault, G. D. (1898). *La Question d'Orient-le traité de Paris et ses suites 1856-1878.* paris: Arthur Rousseau édition.
Richement, G. D. (1840). *De la Question d'Orient et du Traité de Londres 1840.* Paris: Imprimerie de Fain et Thunot.
Stroudza, A. (1913). *l'Europe Orientale et le Rôle Historique des Maurocordato - 1660-1830.* Paris: Librairie Plon.
Torga, N. (1925). *Histoire des Etats Balkaniques jusqu'à 1924.* Paris: J. GAMBER Editeur.
Urquhart, D. (1840). *La Crise. La France devant quatre puissances.* Paris: librairie de P Dufart.